وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية / الدراسات العليا

التَّحليل النَّحوي في كتاب البسيط في النَّحو لضياء الدِّين ابن العِلْج

أطروحة مقدَّمة

إلى مجلس كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة/جامعة ديالى وهي جزء
من متطلّبات نيل شهادة الدّكتوراه
في اللّغة العربية وآدابها
من الطالبة

إيمان علي سعدون ابراهيم

بإشراف

أ. د. عثمان رحمن حميد الأركّي

١٤٤٥هـ ٢٠٢٣م

الفصل الأوّل
اتّجاهات تعدّد أوجه التّحليل النّحويّ في كتاب البسيط في النّحو

المبحث الأوّل: العلامة الإعرابيّة ووظيفتها.

المبحث الثّاني: الاختلاف اللّهجيّ.

المبحث الثّالث: الاجتهاد النّحويّ.

مدخل:

أوجه التَّحليل النَّحوي ،تعدّده، وأسبابه:

أولا:- تعدد الأوجه في التَّحليل النَّحويّ:

الوجه لغةً الإظهار، فهو مستقبلٌ لكلِّ شيءٍ(١)، والوجهة كلّ موضع استقبلته (٢)، والوجه معروف، ويقال: هذا وجه الرأي أي الرأي نفسه.(٣) فمعنى الوجه هو ما يستقبلك من الشيء أو ما يظهر منه.

واصطلاحًا: عند تتبّع كلمة (وجه) عندَ النُّحاة نلاحظ أنَّهم قد استعملوها بمعانٍ متعددةٍ منها: السبب أو التّخريج، والراجح، والحكم الإعرابي، والتوجيه.(٤)

إنَّ تعددَ أوجه التَّحليل النَّحوي عبارة عن جملةٍ منَ الاحتمالاتِ الَّتي تسبرها العبارة، أو هو تعدّد الوجوه النَّحوية للجملةِ أو العبارةِ الَّتي ترد بصورة تركيبيَّة معيَّنة، فتعددُ أوجه التَّحليل النَّحوي بمعناه العام هو تعدّد الآراء أو الأحكام في تفسيرِ قضيةٍ منَ القضايا الَّتي يتناولها التَّحليل النَّحوي وذلك في عبارةٍ عندما ترد بهيأةٍ تركيبيةٍ مخصوصةٍ، وهذا يعني أنَّ تعدد أوجه التَّحليل النَّحوي لعبارةٍ ما أو جملةٍ تختلفُ عنِ الصورةِ التَّركيبيةِ لها، وذلك لأنَّ الجمل والعبارات قد تختلف قراءتها، فترد على عدَّةِ صورٍ تركيبيةٍ ، كأنَّها تقدَّم كلمة على أخرى أو يحذف بعض أجزاء التركيب أو تتغيَّر العلامة الإعرابية على بعضِ كلماتها.(٥)

وتعدُّد أوجه التحليل النَّحوي لم يكن حديثا وإنَّما عُني به معظم النُّحاة القدماء كسيبويه الَّذي ذكر تعدد الأوجه في مواضع متعددة منها في (باب ما يرتفع بين الجزمين و ينجزم بينهما)(٦)، والمبرد وغيرهم من النُّحاة، ومثال ذلك

---

(١) ينظر: العين: مادة (الجيم والهاء):٦٦/٤.

(٢) ينظر: مقاييس اللُّغة:٨٩/٦.

(٣) ينظر: لسان العرب:١٣ /٥٥٥-٥٥٦.

(٤) ينظر: الأثر الدلالي والسياقي في تعدد الأوجه الإعرابية –تفسير القرطبي أنموذجا–(رسالة ماجستير)١٩-٢٢.

(٥) ينظر: نظرية النَّحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النَّحوي:٣٦-٣٧.

(٦) ينظر: الكتاب :٣/ ٨٧-٨٩ .

المبرِّد الَّذي عُني بإظهار الوجوه الإعرابية المحتملة، فقد جاء في باب إذن" واعلم أنَّها إذا وقعت بعد واو أو فاء صلح الإعمال فيها والإلغاء لما أذكره لك، وذلك قولك: إن تأتني آتِك، وإذن أكرمك إن شئت رفعت وإن شئت نصبت وإن شئت جزمت، أمَّا الجزم فعلى العطف على آتِك وإلغاء إذن، والنصب على إعمالِ إذن، والرَّفع على قولِك وأنا أكرمك ثُمَّ أدخلت إذن بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئًا، وهذه الآية في مصحف ابن مسعود [١] ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٢] فالفعل فيها منصوب بإذن والتَّقدير والله أعلم الاتصال بإذن، وإن رفع فعلى أن الثَّاني محمول على الأوَّل كما قال الله عز وجل: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾[٣] إي فهم إذن كذلك فالفاء والواو يصلح بعدهما هذا الإضمار على ما وصفت لك من التَّقدير".[٤]

ثانيًا:- أسباب تعدد أوجه التحليل النَّحوي:

هناك أسباب كثيرة تقود إلى تعدّد أوجه التحليل النَّحوي، من هذه الأسباب[٥]:

١-**القراءات القرآنيّة:** عرَّفها الزركشي(٧٩٤هـ) بقوله:" هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبه "[٦]، والقراءات القرآنية تُعدّ سببًا رئيسًا في تعدّد أوجه التحليل؛ وذلك لأنَّها ترجع إلى اختلافات قد تكون في حركات الكلمة أو في حروفها، وهذا قد يؤدّي إلى تغيير المعنى، فيؤدي إلى تعدد الأوجه.[٧]

---

(١) قراءة أبيّ بن كعب. ينظر: الكشّاف: ٢/ ٦٨٦.

(٢) سورة الإسراء :٧٦.

(٣) سورة النساء: ٥٣.

(٤) المقتضب: ٢/١١-١٢.

(٥) ينظر: التحليل النَّحوي عند الأعلم الشمنتري (٤٧٦هـ) في كتابيه تحصيل عين الذهب والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ١٧-٥٣.

(٦) البرهان في علوم القرآن :١/ ٣١٨.

(٧) ينظر: القراءات القرآنيّة تاريخ وتعريف: ١٠١-١٠٣.

٢-**اختلاف الرّواية الشّعريّة:** تعدُّ الشَّواهدُ الشّعريّةُ أساسًا يَعتمد عليه النُّحاة في بناءِ القواعدِ النَّحويّةِ، ولكنَّها مِن جانبٍ آخرَ تُعدُّ مصدرًا من مصادرِ التعقيدِ النَّحويّ؛ وذلك لامتزاجها بمشاكلِ الرّواة وعدم الدقّة في النّقلِ.(١)

٣-**غياب العلامة الإعرابية:** اهتمّ النُّحاة بالإعرابِ كثيرًا وأولوه عنايةً كبيرةً وتكلّموا على الإعرابِ الظاهرِ والإعرابِ المقدَّرِ والمحلِّ الإعرابيّ، عند غياب علامات الإعراب يستعصي التَّمييز بين الأبواب النَّحوية، لكنَّ النُّحاة عند غيابِ العلامةِ الإعرابيةِ يلجؤون إلى قرائنَ أخرى للتمييزِ بين الكلماتِ، ومن تلك القرائنِ قرينة الرتبة، نحو قولهم:" ضرب زيدٌ عمرًا " فقرينة الرتبة استعملت هنا في تعيينِ معنى الفاعل؛ لأنَّه بعد الفعل بحسب الرتبة.(٢)

٤- **المعنى:** السبب في تعدّدِ الأوجهِ بالنسبةِ للمعنى هو الاختلاف في فهمِ سياقِ النصّ، وهو ما أطلقَ عليه البلاغيّون بالمقامِ أو مقتضى الحالِ، ومقتضى الحال مختلف حسب مقامات الكلام المتفاوتة، فعند فهم المعنى يجب الوصول إلى فهمِ معنى المقام، فنحو: أخبرَ زيدٌ عمرًا أنَّ أباه قادمٌ، فلا نعرف ما إذا كان الأب لزيدٍ أو لعمروٍ، فالمعنى لا يكون واضحًا بالمقالِ إلَّا إذا رجعنا لمقامِ أو حالِ النَّصّ.(٣)

٥- **اختلافات النُّحاة:** إنَّ كتبَ النَّحو مملوءةٌ بالخلافاتِ بين النُّحاة وهي كثيرة جدًّا، وهذه الخلافات قد تكون بين نحويٍّ وآخرَ، أو قد تكون بين مذهبين من ذلك ما ظهر من خلافات بين البصريّين والكوفيّين كما ذكر أبو البركات الانباري.(٤)

---

(١) ينظر: تعدّد رواية الشاهد الشّعري وأثره على القاعدة النَّحويّة: ١.

(٢) ينظر : اللُّغة العربيّة معناها ومبناها :٢٠٦ -٢٠٨ .

(٣) ينظر: الأصول دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللّغوي عند العرب: ٣٠٣-٣٠٤.

(٤) لمعرفة الخلافات بين المذهبين ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويّين البصريين والكوفيّين.

٦- **الخـــروج عـــن القاعـــدة:** القاعـدة هـي قضـيّة كليّـة منطبقـة علـى جميـعِ جزيئاتهـا[١]، واللُّغـة الإنسـانيّة بطبيعتهـا متطـوّرة وغيـر ثابتـة؛ فهـي كالإنسـان تنمـو وتتطـوّر، وبسـبب ذلـك فاللُّغـة لا تخضـع للأحكـام المطلقـة، أي إنَّ أحكامهـا أيضًـا يصـيبها بعـض التغييـر والتطـوّر علـى الـرغم مـن ثبـات الأحكـام الكلّيّـة، ومـن ذلـك فقـد انقسـم النُّحـاة واللّغويّـون علـى قسـمين: الأوَّل :يتنـاول كـلَّ مـا هـو شـائع وَمطّـرد، وَيحـاول أن يخضـع أغلـب الكـلام إلـى القيـاس والقاعـدة، أمّـا الثَّـاني: فيبنـي قواعـد فرعيَّـة علـى القليـل، فيجعـل لكـلِّ شـيءٍ مسـموعٍ قاعـدةً وقياسًـا وإن كـان هـذا المسـموعُ قلـيلًا جـدًّا كبيـتٍ شـعريٍّ واحـدٍ أو مثـالٍ واحـدٍ نـادرٍ، والقسـم الثَّـاني هـو الَّذي يؤدّي غالبًا إلى تعدّد أوجه التَّحليل النَّحوي.[٢]

ومـن أسـباب التَّعـدّد فـي أوجـه التَّحليـل النَّحـويّ الأخـرى: التوسّـع، وطبيعـة التراكيب، والألغاز، والتصحيف والتحريف والحمل على المعنى، وغيرها.[٣]

(١) ينظر: التعريفات للجرجانيّ: ١٣٤.

(٢) ينظر: تعدّد الأوجه في التحليل النَّحوي: ٤٧، والتحليل النَّحوي عند الأعلم الشمنتري (٤٧٦هـ) في كتابيه تحصيل عين الذهب والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢١-٢٢.

(٣) ينظر: التحليل النَّحوي عند الأعلم الشمنتري (٤٧٦هـ) في كتابيه تحصيل عين الذهب والنكت في تفسير كتاب سيبويه:٣٦-٤٨.

المبحث الأول

العلامة الإعرابيّة ووظيفتها

الإعراب هو" الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[١]، أو هو ما" فيه تمييز المعاني ويوقف على أغراض المتكلّمين".[٢]

فظاهرة الإعراب تعدُّ من أوضحِ الظَّواهر اللَّغوية في اللُّغة العربيَّة، وهي من خصائص لغتنا الَّتي تميزها مِنَ اللُّغاتِ الأخرى.[٣]

يوجد في اللُّغة العربيَّة عددٌ محدودٌ من علاماتِ الإعرابِ يتوزّع على الوظائف النَّحويَّة المختلفة، وبطبيعةِ الحالِ لابدَّ أن تشترك أكثر من وظيفةٍ نحويّة في علامة إعرابيّة واحدة كاشتراك وظيفة المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر إنَّ في الرَّفع، واشتراك وظيفة المفاعيل والحال والتمييز والمنادى المنصوب في النَّصبِ[٤]، فالحركة قد تكون واحدة ولكنَّها تحتمل أكثر من وجه إعرابي وظيفيّ تبعًا للمعنى الَّذي يفضي إليه السياق، أو للتخلّص من ضرورةٍ جعلتِ الحركة الحاليّة عارضة منعت من ظهور الحركة الأصليَّة.[٥]

فاشتراك أكثر من معنى نحويّ كان مدعاة لتعدّد الأوجه الإعرابيّة في الكلمة الواحدة، وبخاصّة الجملة القرآنيّة.[٦]

فالعلامة الإعرابيّة الواحدة قد تدلّ على حالَّتين إعرابيّتين مختلفتين، كدلالة الفتحة على النَّصبِ والجرّ، ودلالة الكسرة على الجرّ والنَّصبِ، ودلالة الألف على الرَّفعِ والنَّصبِ، ودلالة الياء على النَّصبِ والجرّ، ودلالة حذف النُّون على

---

(١) الخصائص: ١/ ٣٥.

(٢) الصاحبي في فقه اللُّغة وسنن العرب في كلامها: ١٦١.

(٣) ينظر: العلامة الإعرابيَّة في الجملة بين القديم والحديث: ١١٩.

(٤) ينظر: من الإعجاز القرآني تعدّد أوجه الإعراب في الجملة :٣٣.

(٥) ينظر: في التحليل اللغوي :١٨٠.

(٦) ينظر: من الإعجاز القرآنيّ تعدّد أوجه الإعراب في الجملة: ٣٤.

الجزم والنصب، ولعلّ سبب ذلك يعود إلى تعدّد الحالات الإعرابيّة، وقلّة العلامات الإعرابيّة.(١)

وقد ظهر عند ابن العِلْج أثر العلامة الإعرابيَّة في تعدّد أوجه التَّحليل النَّحويّ على النَّحو الآتي:

أوَّلاً: اشتراك أكثر من وظيفة نحويّة في علامة واحدة:

إنَّ الحركة الإعرابيَّة قد تكون واحدة ولكنَّها تحتمل أكثر من وجه إعرابي وفقاً للمعنى الَّذي يقتضيه السياق، أو قد يكون للتخلّص من ضرورة جعلت الحركة الحاليّة عارضة منعت ظهور الحركة الأصليَّة(٢)، ومثال ذلك ما اختلف النُّحاة فيه من قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾(٣) فـ(غيرِ المغضوبِ) بالجرِّ فيه ثلاثة أوجه: أحدهما: أنَّه بدل من الَّذين، والثَّاني: أنَّه بدل من الهاء والميم في عليهم، والثَّالث: أنَّه صفة للّذين.(٤)

وقد برزت عند ابن العِلْج مسألة تعدّد الأوجه الإعرابيّة بسبب اشتراك عدد من الوظائف النَّحويّة في علامة واحدة، منها:

١-الاختلاف في ناصب (هذا راقودٌ خلًّا) و(هذه جبّتُك خزًّا):

ذكر ابن العِلْج أنَّ أصل الأسماء أن لا تكون صفةً، والدليل على ذلك أنَّه لا يجوز نحو قولهم: مررتُ بخزٍّ، أي ثوبًا ليّنًا، ولذلك كان الأصل أن تضاف لها (من)، نحو: هذه جبّةٌ من خزٍّ، وخاتمٌ من حديدٍ، وراقودٌ من خلٍّ، ونحو ذلك، فإذا حذفت (من) فالأصل أن لا يكون صفةً ويُنصب.(٥)

ثمَّ ذكر ابن العِلْج قولاً لم يذكر صاحبه فأشار إلى أنّه قد قيل(٦): إنّه يكون يكون منصوبًا على الحال فيما كان مبيّنًا للصفات، نحو: هذه جبَّتُك خزًّا، فهو

(١) ينظر: العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث: ١٥٥.
(٢) ينظر: في التحليل اللغوي: ١٨٠.
(٣) سورة الفاتحة: ٧.
(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٩.
(٥) ينظر: البسيط في النَّحو:١/ ١٢٢- ١٢٣.
(٦) وهو رأي سيبويه، ينظر: الكتاب: ٢/ ١١٨.

منصوب على الحال، نحو: هذا راقودٌ خلًّا، وعليه نحيٌ سمنًا، إذ نصب هنا، كما رفع في نحو: بصحيفةٍ طينٌ خاتمها، فهكذا مجرى هذا، أمّا من قال: مررت بصحيفة طينٍ خاتمها، قال: هذا راقودٌ خلٌّ، وهذه صُفَّةٌ خزٌّ، فهذا قبيح أجرى على غير وجهه، ولكنّه حسن أن يبنى على المبتدأ ويكون حالًا، فالحال قولنا: هذه جبَّتُك خزًّا.(١)

وبعد ذلك أشار ابن العِلْج إلى أنّه قد يكون منصوبًا على التَّمييزِ(٢) في ما كان مبيّنًا للذات، نحو: هذا راقودُ خلًّا، وإنَّما كان الأوّل مبيّنًا للصفة لأنَّك لو قلت: جبَّتُكَ متخزّزةٌ، لفهم الصفة، ولو قلت: راقودك متخلّلٌ، لم يصح؛ وذلك لأنّه لا يتخلّل الوعاء، لكنَّ التمييز أقوى في النَّكرة من الحال فيها، وأمّا في المعرفة فالحال ليست أضعف، والصِّفة في النَّكرة أقوى من الحالِ فيها.(٣)

وذكر ابن العِلْج قول المبرّد؛ الَّذي يرى أنَّه منصوبٌ على الحالِ؛ إذ قال:" فأمّا قولهم: هذا خاتم حديدًا على الحال، فتأويله: أنَّك نبّهت له في هذه الحال، فإن قلت: الحال بابها الانتقال، نحو: مررتُ بزيدٍ قائمًا، قيل: الحال على ضربين: فأحدهما التنقّل، والآخر الحال اللازمة، وإنّما هي مفعول فاللزوم يقع لما في اسمها لا عمل فيها".(٤)

ومنهم من ذهب إلى أنّه منصوب على التمييز كابن جنّي(٣٩٢هـ) والزمخشري (٥٣٨هـ)، فذكر أنّه انتصب على التمييز نحو: هذا راقودُ خلًّا، فيرى أنّ التمييز لابدّ أن في جمعه معنى (من).(٥)

والراجح أنَّ هذه الأسماء منصوبة على التَّمييزِ، لأنَّنا عندما نقول: هذا راقودُ، لا نعرف ماذا يوجد فيه، فنميّزه بكلمة (خلّاً)، أو(عسلاً) أو غير ذلك.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ١١٧– ١١٨، والبسيط في النَّحو: ١/ ١٢٣.

(٢) ينظر: الكتاب :٢/ ١١٨، و اللمع في العربية: ٦٥.

(٣) ينظر: الكتاب: ١١٨/٢، والبسيط في النَّحو: ١٢٢/١–١٢٣.

(٤) المقتضب: ٣ /٢٦٠، وينظر: البسيط في النَّحو: ١/ ١٢٣.

(٥) ينظر: اللمع في العربية: ٦٥، والمفصّل في صنعة الإعراب: ٩٤.

٢-**نوع (أي) في قوله تعالى :** ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[١]:

لم يذكر ابن العِلْج مقدمة أو قولاً في هذه المسألة وإنَّما ابتدأها بأقوال النُّحاة؛ فذكر قول الخليل الَّذي ذهب إلى أنَّ القياس فيها النَّصب، فهو يرى أنّ: أيّهم في، اضرب أيّهم أفضل، حكاية، كأنَّه قال: اضرب الَّذي يقال له: أيّهم أفضل.[٢]

وذكر أيضًا قول سيبويه الَّذي يرى أنَّها بمنزلة (مَن) فهي عنده مبنيَّة.[٣]

وقال الفرَّاء:" وفيها وجهان من الرَّفع، أحدهما: أن تجعل الفعل مكتفيً بـ(من)في الوقوع عليها، كما تقول: قد قتلنا من كلِّ قوم وأصبنا من كلِّ طعامٍ، ثمَّ تستأنف أيًّا فترفعها بالَّذي بعدها، كما قال عزّ وجلّ:﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ ﴾[٤]".[٥]

ويذهب ابن السرّاج إلى استبعاد كلام سيبويه، وهو كون (أيّ) مبنيّة عندما تضاف، ولكنَّها عندما تكون مفردة فهي أحقُّ بالبناء، ثمَّ يقول:" ولا أحسب الَّذين رفعوا أرادوا إلّا الحكاية؛ فكأنَّه إذا قال: اضرب أيُّهم أفضل، فكأنَّه قال: اضرب رجلًا إذا قيل: أيّهم أفضل ... وهذا الَّذي اختاره مذهب الخليل".[٦]

ثانيًا: اختلاف العلامة الإعرابيّة والوظيفيّة معًا:

---

(١) سورة مريم: ٦٩.

(٢) ينظر: الكتاب:٢ / ٢٣٨- ٢٣٩، والبسيط في النَّحو : ١/ ٣٢١.

(٣) ينظر: المصدران أنفسهما والصفحتان أنفسهما.

(٤) سورة الإسراء: ٥٧.

(٥) معاني القرآن للفرَّاء: ١/ ٤٧.

(٦) الأصول في النَّحو: ٢/ ٣٢٤.

إنَّ العلامات الإعرابية تختلف وتتنوع ويؤدّي هذا إلى اختلاف وظيفة الكلمة، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى الحذف واختلاف النُّحاة في تقدير المحذوف، والتنغيم والموقف الكلامي المرتبط به، وغياب العلامة الإعرابيَّة، ومحدوديَّة العلامة الإعرابيّة.(١)

فالعلامة الإعرابيّة في الأغلب الأعم تتعدّد، وبتعدّد العلامة الإعرابية فإنَّ الوظيفة النَّحويّة أيضًا تتعدّد، ومن أمثلة تعدّد الوظيفة النَّحويّة تبعًا لتعدّد العلامة الإعرابية (٢) ما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾(٣)؛ إذ تقرأ بالرَّفع والنَّصب(٤)، فمن رفع جعل الفاء معطوفه على صلة (الَّذي)، ومن نصب أخرجها من الصِّلة وجعلها جوابًا لـ(من) لأنَّها اسم استفهام.(٥)

ويرى أبو إسحاق أنّه يجوز أن يكون مقطوعًا من الأوّل مستأنفًا، ومن قرأ (فيضعفَه) جعله جوابًا للاستفهام فنصبه بإضمار (أن) عند الخليل، ونصبه بالفاء عند سيبويه والجرمي.(٦)

وقد برزت هذه الظاهرة عند ابن العِلْج في مواضع متعدّدة من كتابه، من ذلك:

. قول العرب: هذا ثوبٌ نسجُ اليمن:

---

(١) ينظر: الإعراب والمعنى في القرآن الكريم: ١٦٠.

(٢) ينظر: التحليل النَّحوي عند الأعلم الشمنتري: ٦٠.

(٣) سورة البقرة: ٢٤٥.

(٤) قرأ ابن كثير برفع الفاء من غير ألف ، و قرأ ابن عامر بالنصب من غير ألف، وقرأ عاصم بالنصب مع الألف. ينظر: الحجة للقراء السبعة :٢/٣٤٣-٣٤٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفرّاء :١/ ١٥٧، ٣/١٣٢.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٤/ ٢٣٦.

ذهب ابن العِلْج إلى أنّه يكون مرفوعًا على الابتداء، أي: هو نسجُ اليمنِ، والنصب فيه على المصدر خاصّةً، وفي المضاف إلى النَّكرة يكون على الحال، على المصدر، والحال أضعف.(١)

وذكر ابن العِلْج أوجه إعراب هذه الجملة، وهي الرَّفع والنصب، ولكنَّه لم ينسب هذه الأوجه لأيّ نحوي .

وخلاصة القول إنَّ سيبويه ذهب إلى أنَّ الرَّفع هو وجه الكلام، نحو: هذا عربيٌّ محضٌ، وأمَّا النَّصب فهو على أنَّه ليس من اسم الأوَّل، نحو: هذه مائة ضربَ الأمير، وهذا ثوبٌ نسجَ اليمنِ، فكأنَّه قال: نسجًا وضربًا، وقال الخليل: إذا جعلته مصدرًا نصبت، وإن جعلته اسمًا وصفت به.(٢)

أمَّا المبرّد فذهب إلى أنّه منصوب، ولكنَّه ليس على الحال، ولو كان كذلك لامتنع قولنا: نسج اليمن، وضرب الأمير، لأنّ المعرفة لا تكون حالًا، ولكنَّها مصادرُ، على قولنا: ضرب ضربًا، ونسج نسجًا.(٣)

ثالثًا: الاختلاف في تقدير المحذوف:

التَّقدير لغةً :القَدْرُ هو موافقة الشَّيء للشَّيءِ، والتَّقدير يكون على معانٍ متعدّدة منها: التَّروية والتَّفكير في تسوية أمر وتهيئته، أو تقديره بعلامات تقطعه عليها، أو أن تنوي أمرا بعقدك فتقول: قدرت أمرًا كذا وكذا أي نويته وعقدت عليه.(٤)

وهو عند النُّحاة يستعمل في الحذف فهو" عبارة عن حذف الشيء في اللَّفظ وإبقائه في النية ".(٥)

فنجد أن النُّحاة قد اتّفقوا في أن هناك شيئاً محذوفاً في الجملة ولكنهم يختلفون في تقدير العنصر المحذوف، من ذلك ما ورد عنهم في تقدير محذوف

---

(١) ينظر: البسيط في النَّحو: ١/ ١١٧.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٢٠/٢.

(٣) ينظر: المقتضب:٣٠٣/٤-٣٠٤.

(٤) ينظر: تهذيب اللُّغة: ٣٧،٤١/٩.

(٥) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:١/ ٤٩٧.

قوله تعالى: ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ ﴾[١] فحمله أبو إسحاق *على* حذف المبتدأ، والمعنى: لا هي فارض ولا بكر، وحمله مرة أخرى على أن (فارض) تكون صفة للبقرة، كما في: مررت برجل لا فارس ولا شجاع [٢]، وكذلك قوله تعالى[٣] ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[٤]،حملها قوم على إضمار الجار، كأنَّه قال: وبالأرحام، فحذفت الباء ويراد بها على حد ما روي عن رؤبة أنَّه قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: خيرٍ عافاك الله، يريد بخير، وحملها قوم على القسمِ، كأنَّه أقسم بالأرحام، لأنَّهم كانوا يعظمونها، كلّ ذلك كان لتعذر الحمل على الضمير المجرور، فإذا جئت باسم ظاهر نحو: ما شأن عبد الله وزيد، جاز الجرّ والنَّصب، والجرّ أجود لأنّه حمل على الظَّاهر.[٥]

وممّا ورد عند ابن العِلْج من التّعدد في الوجوه لبعض المفردات بسبب الاختلاف في تقدير المحذوف من ذلك:

١- **الاختلاف في تقدير قوله تعالى:** ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴾[٦]:

ذكر ابن العِلْج أنَّه قد تحذف كلمة وحذفها جائز لوجود دليل عليها، ومن ذلك قوله تعالى :﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ وقول قيس بن الخطيم[٧]:

نَحنُ بِما عِندنا وأنتَ بِما ... عِندكَ راضٍ و الرأيُ مُختَلفُ

---

(١) سورة البقرة :٦٨.

(٢) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج :١٧٢-١٧٣.

(٣) قراءة حمزة. ينظر: الحجة للقرَّاء السبعة:١٢١/٣.

(٤) سورة النساء:١.

(٥) ينظر: شرح المفصل:٤٤٤/١.

(٦) سورة التوبة: ٦٢.

(٧) البيت من المنسرح. ديوان قيس بن الخطيم: ٨١، والمعجم المفصّل في شواهد العربيّة: ٥٦/٥.

وقول حسَّان بن ثابت[١]:

إنَّ شَرخَ الشبابِ والشّعر الأسـ ودَ ما لم يعاصَ كان جنونـا

وكذلك قول ابن أحمر[٢]:

رَماني بأمرٍ كنتُ منهُ ووالِدِي بريئاً ومن أجلِ الطويِّ رَمانِي[٣]

وأشار ابن العِلْج إلى أنَّ النُّحاة قد اختلفوا في ذلك، فذكر رأي سيبويه الَّذي ذهب إلى أنَّ المحذوف هو خبر الأوَّل؛ وذلك لدلالة الثَّاني عليه، والأصل: والله أحقٌّ أن يرضوه ورسوله أحقٌّ أن يرضوه.[٤]

ثمَّ ذكر ابن العِلْج رأي المبرّد [٥] الَّذي ذهب إلى أنَّ المحذوف في الآية القرآنية هو خبر الثَّاني وليس خبر الأول كما ذكر سيبويه، فالأصل على قول المبرّد: الله أحقٌّ أن يرضوه ورسوله، وإن اختلفا في الضَّميرِ فلا عبرة به؛ لأنَّ المراد دلالة الخبر على الخبر، والضمير يطلب المبتدأ.[٦]

قال ابن عصفور:" إذا تقدم معطوف ومعطوف عليه وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما فلا يخلو أن يكون العطف بـ(الواو) أو بـ(الفاء) أو بـ(ثُمَّ) أو بـ(حتّى) أو بغير ذلك فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسب ما تقدّم، نحو: زيد وعمرو قاما، وزيد وعمرو وخالد قاموا، فلا يجوز أن نفرد الضمير فنجعله على حسب الآخر إلَّا حيث سمع، ويكون الحذف من الأوَّل لدلالة الثَّاني عليه، فالوجه في الآية أن يقول: يُرضُوهما، فأفرد بتقدير: والله أحقٌّ أن يرضوه ورسوله

---

(١) البيت من الخفيف. ديوان حسّان بن ثابت: ٤٧٣، ومجاز القرآن: ١/ ٢٥٨، وتيسير البيان لأحكام القرآن:٣/٣٤١، والبسيط في النَّحو: ٢/ ٤٠١.

(٢) البيت من الطويل، وهو منسوب لابن أحمر وإلى الأزرق بن طرفة. ديوان عمرو بن أحمر الباهلي: ١٨٧، والبسيط في النَّحو: ٢/ ٤٠٢، وشرح الشواهد الشّعريّة في أمّات الكتب النَّحويّة :٣/ ٢٩٥.

(٣) ينظر: البسيط في النَّحو: ٢/ ٤٠١-٤٠٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/٧٥-٧٦، والبسيط في النَّحو: ٢/ ٤٠٢.

(٥) هذا الرأي غير وجود في كتب المبرّد المطبوعة، ولكنَّه موجود في كتاب: معاني القرآن للنحاس: للنحاس: ٣/ ٢٢٩، والبسيط في النَّحو (حاشيته): ٢/ ٤٠٣.

(٦) ينظر: البسيط في النَّحو:٢/ ٤٠٣.

أحقُّ أن يرضوه، فحذف الأوَّل لدلالة الثَّاني عليه، وكذلك تقدير قول الشَّاعر: إن شرخ الشباب، إلى آخر البيت، كان الوجه أن يقول (ما لم يُعاصيا) فأفرد وحذف من الأوَّل لدلالة الثَّاني عليه وتقديره: إنَّ شَرخَ الشبَابِ ما لم يُعاصَ كان جنونًا والشّعر الأسودَ ما لم يُعاصَ كان جنونًا".(١)

والراجح فيما نرى هو ما ذهب إليه سيبويه، فالتَّقدير يكون: والله أحقّ أن يرضوه ورسوله أحقّ أن يرضوه، وذلك لأنّنا عندما نعطف يجب أن نعطف مفردًا على مفردٍ وجملةً على جملةٍ وشبهَ جملةٍ على شبهِ جملةٍ.

٢- الاختلاف في تقدير قول الفرزدق :

وعض زمانٍ يا ابن مروانَ لم يدع من المالِ إلا مسحتاً أو مجلّفُ

ذكر ابن العِلْج أنَّه لا يجوز قطع المعطوف عن المعطوف عليه، وذلك لانَّ وظيفة العطف الرَّئيسة هي التَّشريك، فحصول القطع ينافي الاشتراك المقصود، ولكنَّه قد يقطع للضرورة كقول الفرزدق المذكور آنفاً فكأنَّه قال : أو هو مجلّفُ.(٢)

ثمَّ ذكر ابن العِلْج تقديرًا آخرَ له فقال:" وقيل(٣): هو عطف على المعنى، كأنَّه لمّا قال: لم يدع من المالِ، كأنَّه قال: لم يبقَ إلَّا مسحتُ أو مجلّفُ".(٤)

ومن هذا المنطلق فقد ذكر الفرَّاء هذا الأمر في كتابه (معاني القرآن)؛ إذ قال:" والعرب تقول سحت وأسحت بمعنى واحد، قال: قيل للفرَّاء: إنَّ بعض الرواة يقول: ما به من المال إلَّا مسحت أو مجلّف، قال: ليس هذا بشيء".(٥)

وذهب ابن جنّي إلى أنَّ التَّقدير في: إلَّا مسحتًا أو مجلّف: أراد أو مجلّف كذلك، ومن جعله محمولاً على المعنى رفعه، والتَّقدير: إذا لم يدع إلَّا مسحتًا فقد

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:١/٢٠٩-٢١٠.

(٢) ينظر: البسيط في النَّحو:٢/٤٤٦.

(٣) هذا القول للزّجاجي. ينظر: الجمل: ٢٠٥.

(٤) البسيط في النَّحو: ٢/ ٤٤٦.

(٥) معاني القرآن للفرّاء: ٢/ ١٨٢.

بقي المسحت، وبقي أيضًا المجلّف[١]، وهذا ما ذهب إليه صاحب الإنصاف، ومثله قول الفرزدق[٢]:

غداةَ أحلَّت لابن أصرَمَ طَعنَة حُصَينٍ عَبيطَاتِ السدَائِفِ والخمرُ

فرفع (الخمرُ)على الاستئناف، فكأنَّه قال: والخمرُ كذلك.[٣]

وهناك من يرى أنَّ (مجلّفُ) مرفوع على تقدير: بقى مجلّفُ.[٤]

وجملة الأمر أنَّ (مجلّف) فيها أربعة أقوال:

الأوَّل: أن يكون (مجلّف) مرفوعًا بفعل مضمر دلَّ عليه (لم يدع) كأنَّه قال: أو بقي مجلّفُ.

الثَّاني: قول الفرَّاء :إنَّ (مجلّف) مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف، كأنَّه قال: أو مجلّف كذلك.

الثَّالث: حكاه هشام عن الكسائي: أنَّه قال: تعطفه على الضمير في (مسحت).

الرَّابع: وهو لأبي علي الفارسي: أنَّه معطوف على (العض)، وهو مصدر جاء على صيغة المفعول، كما قال عزَّ وجلَّ :﴿ فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ [٥]، كأنَّه قال: وعض زمان، أو تجليف.[٦]

ومن الجدير بالذكر أنَّ لابن قتيبة وابن حزم الأندلسي (٣٢٨هـ) رأيًا آخر مختلفًا عن رأي النُّحاة؛ فقد ذهبا إلى القول برفع" آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلَّة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا بشيء يُرضي، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أنَّ كلَّ ما أتوا به من العلل احتيال وتمويه ؟ وقد

---

(١) ينظر: المحتسب:١/ ١٨٠.

(٢) البيت من الطويل .ديوان الفرزدق: ٢/ ١١٧، والأضداد لابن الأنباري: ١٠١، وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك:٢/ ٨٧، والبسيط في النَّحو: ٢/ ٤٤٦.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين:١/ ١٥٢-١٥٣.

(٤) ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي:٢٠٠.

(٥) سورة :سبأ:١٩

(٦) ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل: ٥١.

سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه إيَّاه فشتمه وقال: عليَّ أن أقول وعليكم أن تحتجُّوا".(١)

٣- **تقدير المحذوف في قوله تعالى :** ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ (٢) :

ذكر ابن العِلْج أنَّ تقدير المحذوف هو: لا تجزي فيه، فحذف الجار، وأوصل ثم حذف.(٣)

وهذا الَّذي ذكره ابن العِلْج لم يكن خاصاً به بل ذهب إليه النُّحاة قبله، منهم ابن جني الَّذي ذهب إلى أنَّ تقديرها: لا تجزي فيه ثمَّ حذف (فيه) مستغنيًا عن حرف الجرّ والضمير لدلالة الفعل عليهما؛ فقد: حذف حرف الجرّ (في) فبقي الضمير، أي :تجزيه؛ لأنَّه أوصل إليه الفعل، ثُمَّ حذف الضَّمير من بعده، ففي الآية حذفان متتاليان.(٤)

وبناءً على ذلك فقد ذهب أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) إلى أنَّ قوله تعالى: ﴿ لَّا تَجْزِي نَفْسٌ ﴾ في موضع نصب صفة اليوم والعائد محذوف تقديره :تجزى فيه، ثمَّ حذف الجار والمجرور؛ لأنَّ الظروف يُتَّسعُ فيها، ويجوز فيها ما لا يجوز في غيرها، وكذلك، يمكن تقديره بأن تُحذف (في) فتصبح (تجزيه)، فإذا وصل الفعل بنفسه حُذف المفعول به بعد ذلك(٥)، وهو ما يُطلق عليه الحذف التَّدريجي، أي إنَّ حرف الجرّ في (لا تجزي فيه) حذف فصار (تجزيه) ثمَّ حذف الضمير فصار(تجزي)، وهذا ملاطفة في الصناعة، وعليه فإنَّ التَّقدير: لا تجزي فيه، فحذف فيه، وفي طريقة حذفه رأيان :أحدهما: أنَّه حذف بجملته دفعة

(١) الشّعر والشّعراء: ١/ ٨٩ -٩٠، وينظر: العقد الفريد: ٦/ ٢٠٨-٢٠٩.
(٢) سورة البقرة: ٤٨.
(٣) ينظر: البسيط في النَّحو: ١/ ٤٣٤.
(٤) ينظر: المحتسب:٢/١٦٤.
(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:١/ ٦٠.

واحدة، والثَّاني :أنَّه حذف على التَّدريجِ، فحذف (في) أوَّلًا فاتَّصل الضَّمير بالفعل فصار (تجزيه)، ثمَّ حذف هذا الضمير المتصل فصار تجزي.(١)

رابعًا: الاختلاف في رواية الشاهد الشّعري:

الرّواية لغة: رَويت من الماء أروي ريًّا، وقوم رواة هم الَّذين يأتون بالماء، والرواية: الجمل الَّذي يستقي الماء(٢)،

ورواية الشّعر والحديث: حمله ونقله.(٣)

ويرجع تعدّد رواية الأشعار إلى عدّة أسباب، منها: تعدّد الرواة(٤)؛ وممّا يؤيّد ذلك ما ذكره السيوطيّ الَّذي ذكر قول ابن هشام في الشَّواهد؛ إذ قال:" كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض وكلٌّ يتكلّم على مقتضى سجيَّته الَّتي فطر عليها ومن ها هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات".(٥)

أمَّا السبب الآخر في تعدّد رواية الشاهد فهو أنَّنا نرى بعض النُّحاة واللّغويّين يغيّرون ويبدّلون، فيجعلون بعض الشواهد على نحو ما يؤيّد مذاهبهم، أو للتخلّص من الضرورة، وهناك روايات في كتبهم تدلّ على ذلك، وكثيرًا ما نجد النُّحاة أنفسهم يروون البيت الواحد على أكثر من رواية، وهذا إدراكٌ منهم بضرورة تعلّم هذه الروايات للدارس، فيكون على علم بها وبالآراء الَّتي تدور حولها.(٦)

اعتمد علماء اللُّغة اعتمادًا أساسيًّا على الشَّواهد الشّعريَّة في استنباط القواعد، بصرف النظر حاليًّا عن الزمن الَّذي حُدِّد لذلك والقبائل الَّتي أخذ عنها، فإنَّ من المهم أن يقرر أوَّلًا أنَّ الشّعر ذو مستوى خاص فرضه عليه فنَّه لما

---

(١) ينظر: شرح ألفيّة ابن مالك للعثيمين:٥٠/ ٨ .

(٢) ينظر: مجمل اللُّغة: ١/ ٤٠٣-٤٠٤.

(٣) ينظر: القاموس الفقهي: ١٥٦.

(٤) ينظر: نظريّة النَّحو العربي في ضوء تعدّد أوجه التحليل النَّحوي: ١٧٢.

(٥) المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها: ١/ ٢٠٦، وينظر: نظريّة النَّحو العربي في ضوء تعدّد أوجه التحليل النَّحوي: ١٧٢.

(٦) ينظر: نظريّة النَّحو العربي في ضوء تعدّد أوجه التحليل النَّحوي: ١٧٢ -١٧٥.

يشتمل عليه من إيقاع موسيقى ووزن وقافية، ولأنَّه يتناول موضوعات خاصَّة تفرض على الشَّاعر إحساسًا غير عادي، والظاهرة الواضحة في كتب النَّحو هي الاعتماد الأساسيّ بعد القرآن الكريم وقراءاته على الشّعر إذ يكون العنصر الغالب في دراسات النُّحاة المتقدّمين والمتأخّرين من بين مصادر الاستشهاد، وهذه الظاهرة تغلب في كتب النَّحو وحدها، ولم تكن كذلك في معاجم اللُّغة.(١)

ونقصد بتعدّدِ روايةِ الشَّاهد الشّعري أنَّ الأبيات الشّعريّة كثيرًا ما تروى على أوجه مختلفة وربَّما يكون الشّاهد في بعضها دون بعضها الآخر؛ فقد يكون سبب ذلك أنَّ الشَّاعر قد أنشده مرَّةً هكذا ومرَّةً هكذا، وكذلك العرب فقد كان كلّ منهم يتكلَّم على سجيَّته الَّتي فطر عليها، ومن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات.(٢)

ومن تعدّد رواية الشَّاهد الشّعري عند ابن العِلْج ما ورد في بعض الأبيات الشّعريّة، من ذلك:

١-الاختلاف في رواية الرفع والنصب والجر في قول ابن مروان النَّحوي(٣):

ألقى الصّحِيفة كَي يُخَفِّفَ رَحلَهُ وَالزّادَ حتّى نَعلُه ألقَاهَا

ذكر ابن العِلْج أنَّ النصب في هذا البيت هو مسموع عن العرب فهو من كلامهم الَّذي سمعناه، والجرّ هو حالة جائزة ، أمَّا الرَّفع فلم يسمع عن العرب لكونه مستقبلاً.(٤)

وذهب سيبويه إلى الرَّفع فيه، فقال:" والرَّفع جائز كما جاز في الواو وثُمَّ، وذلك قولك: لقيتُ القومَ حتَّى عبد الله لقيته، كأنَّك لقيت القوم حتّى زيدٌ ملقي،

---

(١) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللُّغة – رواية اللُّغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللُّغة الحديث: ١١٥-١١٦.

(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النَّحو: ٦٣.

(٣) البيت من الكامل. ينظر: الكتاب :١/ ٩٧، وأسرار العربية :١٩٩، والبسيط في النَّحو (حاشيته): ٢/ ٣٠٣، وشرح الشواهد الشّعرية في أمّات الكتب النَّحوية :٣/ ٣١١.

(٤) ينظر: البسيط في النَّحو: ٢/ ٣٠٣-٣٠٤.

وسرّحتُ القومَ حتّى زيدٌ مسرّحٌ، وهذا لا يكون فيه إلّا الرَّفع، لأنّك لم تذكر فعلًا، فإذا كان في الابتداء زيدٌ لقيته بمنزلة زيدٌ منطلق جاز ههنا الرَّفع".(١)

وأشار أبو هلال العسكري(٣٩٥هـ) إلى أنَّ العرب قد نصبوها ورفعوها وخفضوها، فمن نصبها جعلها بمنزلة الواو في نحو: ضربتُ زيدًا وعمرًا كلّمته، ومن رفعها فعلى تقدير: ضربتُ زيدًا وعمرو كلّمته، ومن خفضها فعلى تقدير: غاية بمنزلة، أي: إلى أن أنتهي إلى نعلِه.(٢)

٢-الاختلاف في رواية الرفع والنصب والجر في قول امرئ القيس(٣):

كَبِكرِ المقاناةِ البياض بصفرةٍ غذاها نَمِيرُ الماءِ غير مُحلَّلِ

ذكر ابن العِلْج أنَّ (البياض) قد أنشد بالحالات الثّلاث بالرَّفع والنَّصب والجرّ، فالرَّفع يكون على: الَّتي قُوني البياض منها، والنصب يكون على: الَّذي قُونِيَتِ البياض، مثل: أعطي الدرهم، والجرّ يكون على: المعطي الدرهم.(٤)

وهذا ما ذهب إليه النُّحاة قبله؛ فذهب ابن يعيش إلى أنَّه يكون هو على ثلاثة أوجه: الرَّفع كما في نحو: الحسن الوجهُ، والنصب كما في: الحسن الوجهَ على التَّشبيه بالمفعول به، والجرّ كما في نحو: الحسن الوجهِ.(٥)

وذهب الإمام الشاطبي (٧٩٠هـ) إلى أنَّ (البياض) يكون مرفوعًا، وحجَّة رفعه هو أن يكون بدل اشتمال من ضمير في(مقاناة).(٦)

فهذه أوجه تعدّد التّحليل النَّحوي عند ابن العِلْج، وقد راعى فيها الموقع والرّتبة، واستند في تقديرها إلى أقوال النُّحاة قبله.

---

(١) الكتاب :١/ ٩٧.

(٢) ينظر: الوجوه والنظائر: ١٩٨.

(٣) البيت من الطويل. ينظر: ديوان امرئ القيس: ١٦، والشّعر والشّعراء :١/ ٥٢٤، وشرح ديوان المتنبي للعكبري: ٣/ ٢٠٢، والبسيط في النَّحو (حاشيته): ١/ ٣٨٣.

(٤) ينظر: البسيط في النَّحو:١/ ٣٨٣ .

(٥) ينظر: شرح المفصّل: ٤/ ١١٨-١١٩.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية – شرح ألفيّة ابن مالك –: ٤/ ٤٢٧.

Abstract

The Arabs paid great attention to the Arabic language and were even more keen on our Arabic language. This interest resulted in a large linguistic heritage. The researcher decided to record from this heritage a scholar of the seventh century AH who had a significant and clear impact on our grammatical heritage (Dhiaa al-Din Ibn Al-Ulj). He made a praiseworthy scientific effort in our grammatical heritage.

This study includes the principles of grammatical analysis, its methods, features, and means according to (Diaa Al-Alain bin Al-Ulj) in his book "Al-Basit fi Al-Nahoo" (The Simple in Grammar). The dissertation was entitled (the grammatical analysis in the Book "Al-Basit fi Al-Nahoo" by Diaa al-Din ibn al-Ulj .

This study includes four chapters, preceded by an introduction and preface, followed by a conclusion and a list of sources and references. The introduction included the importance of the subject, the reasons for its selection, and the division of chapters. The introduction dealt with the biography of Diaa Al-Alain bin Al-Ulj, his book, and the concept of grammatical analysis. The first chapter dealt with the multifaceted methods of grammatical analysis in the book. Among these methods are the syntactic sign and its function, dialectical difference, and grammatical diligence. The second chapter studied the principles of reasoning and their impact on grammatical analysis in the book. Among these assets are hearing, analogy, consensus, and accommodating the situation. The third chapter dealt with the features of grammatical analysis in the book, such as attention to the grammatical limit, expansion, interpretation, and abbreviation. The fourth chapter dealt with the controlling grammatical provisions. Among these are acceptable grammatical provisions, permissible grammatical provisions, and rejected grammatical provisions. The conclusion included the most

important results that came from this study and the sources on which the study relied.